أدباء ومزايدات ودماء

فاصلة

من أسوأ الأزمات التي تمر بها الثقافة العراقية، وأشدها خلطا للأوراق هي المرحلة الراهنة، التي توفر للبعض سقفاً لتمرير مواقف مشبوهة، وتدفع البعض الآخر لتصفية حسابات شخصية على حساب الحادث العراقي الراهن.وهذه المواقف والحسابات ترتبط في مجمل الأحوال بمصالح تضررت بفعل التغيير، وبعض هؤلاء أسماء قدمت منجزاً معلوماً في الحياة الأدبية العراقية، الأمر الذي يدفعنا إلى إعادة النظر فيما كتب هؤلاء من أعمال أدبية.

المنعطف الذي يمر به التاريخ العراقي الآن يعد اختباراً حقيقياً لمعادن الناس وأخلاقهم ووطنيتهم. فالبعض الذي ينتهز فرصة وجود حالة الفوضى التي تعم مفاصل حياتنا، يخلط الأوراق، ويردد الكثير من كلمات الحق التي يراد منها باطلاً، ويتهم الناس جزافاً، ومن هؤلاء من ذهب إلى تعميم صفة مثقفي الاحتلال على كل المثقفين العراقيين. ويتهم كل من كان يعمل في الدوائر الثقافية أيام الوضع السابق بأنهم دعاة الابادة ومروجو ثقافة الموت تعميمات تبسط تعقيدات كبيرة، وتهمل الكثير من الألوان التي تتدرج ما بين الأسود والأبيض.

اليوم سأتحدث عن واحد من هؤلاء، وهو روائي وقاص قضى معظم حياته خارج العراق، وكانت علاقته بسفارة النظام السابق في البلد الذي يعيش فيه وطيدة قامت على التعاون المستمر، وتدرج في وظيفته الإبداعية والحكومية حتى وصل إلى أن يكون ملحقا ثقافياً، وشهد اعتقال الكثير من مجايليه دون أن يذكرهم ولو بكلمة عابرة، وكان على علم بإعدام بعض الأصدقاء ولم يحرك ساكنا أيضا، وسمع عن نفي آخرين من المبدعين، ولم يكتب مقالا واحدا عنهم طيلة ثلاثة عقود.

وبقي عدة أشهر بعد سقوط النظام صامتاً منتظراً ما تنجلي عنه غبرة الأحداث. وعندما أصابه اليأس من اعتماده ملحقاً أو موظفاً في الدولة الوليدة تعالى صراخه، وراح يكيل التهم على نحو عشوائي، واتهم الجميع بأنهم من صنائع الاحتلال، حتى من كان يعمل مسؤولاً في دوائر الوضع المباد.

اليوم يعود هذا الروائي ليقدم نقدا للراهن العراقي، لكنه لم يكلف نفسه مراجعة الوضع أو يستنكر وجود قوات الاحتلال، أو يعترض على موت الأطفال، أو يقدم تصورا عن بلده الذي تعبث بمقدراته أعتى القوى الغاشمة في العالم، وتحاول تدمير ثقافته، ولم يتحدث عن الدماء التي تسفك كل يوم.

كلا فقد انشغل هذا الروائي الذي ألصقت بأبطال رواياته صفة الانهزامية والسلبية، بانتقاد تغيير أرقام أعداد مجلاتنا الأدبية والثقافية، وانبرى يقود هجمة على قوى ثقافية تقدمية أمسكت بزمام الثقافة أشهرا عدة، وراح يعيرهم بضحاياهم، وكيف أنهم محوا التاريخ الثقافي عندما غيروا ترقيم أعداد بعض المجلات الثقافية، كل ذلك الهجوم بدعوى المحافظة على الذاكرة العراقية، بفهم أن البدء بترقيم جديد لهذه المجلات هو كل مشاكل بلد يقتل أطفاله، وتثكل نساؤه بمسلسل الموت اليومي، هذا الروائي يعتقد أن تاريخ العراق الثقافي مهدد بتغير أرقام أعداد مجلاته، وليس بإبادة يومية يتعرض لها شعب بأكمله. ولا يستغرب منه وهو الذي لم نسمع منه أو قرأنا له طيلة وجوده في الخارج انه أدان أو اعترض على الانتهاكات التي تعرضت لها هذه المجلات ومن كان يعمل بها أيام النظام السابق، وها هو الآن يتباكى على تغيير أرقام مجلة التراث الشعبي أو الأقلام، وكأن الدم الذي يسيل كل يوم دماء شعب آخر وليس شعبه.

ويرى البعض أن الريبة التي تحوم حوله منذ أيام النظام السابق صارت مؤكدة، فالرجل كان دائماً ازدواجياً في مواقفه، ومهووسا بالنظر من زاويتين مختلفتين إلى مشكلة واحدة وهي ليست بعيب شرط أن لا تتناقض المواقف المترتبة على هذه النظرة بين ليلة وضحاها.

أنا أعرف أن هذا الروائي سباب وشتام من الطراز الأول، ومعروف للجميع بهذه الصفة، بخاصة مع من يخالفه في الرأي، أو يقدم نقداً لاثاره الروائية العظيمة.

من حق هذا الكاتب أن يقدم نقدا لكل ما يجري ولكن عليه أن يتحدث عن مصائب وفواجع أكبر من تغيير أرقام مجلة، وألا يصطف مع القتلة بدعوى أن وزارة الثقافة غيرت ترقيم مجلاتها، أن لا يطبل لبقايا القتلة ومن يؤيدهم ويختلق معركة زائفة، امتداداً لمعاركه الثورية الملفقة، إلى الحد الذي يؤيد أعمال القتل والاعتداء على النساء واغتصابهن والخطف مقابل المال ويتحدث عن تلك بوصفها أعمالا مقبولة، بعد أن شاهد القتلة على شاشات التلفزيون يعترفون بجرائمهم انبرى للدفاع عنهم، ووصف الشعب الكوردي بالخارج عن قانون دولة صدام المبادة، وعد شريحة كبيرة من المجتمع العراقي عملاء للخارج، واعتبر حتى أبناء مدينته مجرد عملاء للصفويين، وتحدث عن مغامرة ثمانية ملايين عراقي خاطروا بحياتهم على أنها تزييف للواقع العراقي، الواقع الذي كتب عنه هذا الروائي روايات وقصصا عدة.

أنا هنا لا أدافع عن احد، ولي الحق في أن انتقد كل حالة لا تنسجم أو تعيق مستقبل الناس وحياتهم، ولكنني لا أستطيع أن افهم لماذا لم يرفع هذا الكاتب صوته أيام كان ينعم بخيرات البلد بينما كان أصدقاؤه من الكتاب والروائيين يبيعون كتبهم على الأرصفة، وكانوا يساقون إلى سجون صدام، لماذا لم يكتب عن أقرب أصدقائه من الذين غيبهم صدام في ظلمات السجون لسنوات عدة، لماذا لم يكتب حرفا واحدا ضد السلوك الفاشي ووحشيته وهو الأديب والروائي الذي يتوجب أن يعنى بهموم بلده.

ربما لن يغفر العراقيون لهذا الكاتب وأمثاله، لأنه ببساطة وصفهم بأقسى النعوت وزايد على دمائهم، ولا يستغرب من كاتب مثل هذا لم يسأل حتى عن عائلته التي في العراق، وترك أولاده عرضة للجوع والحاجة أيام الحصار، نقول لن يستغرب منه أن يتعالى صوته هذه الأيام متباكيا على الثقافة العراقية التي تغيرت أرقام أعداد مجلاتها، من أرقام قديمة إلى أرقام جديدة.

إن من يمدح قتلة شعبه لا يستحق احترامه، ومن يماطل ويزور ويدبج سمومه ضد مستقبل هذا الشعب ويزايد على دمه سيخسر وطنه ومثقفيه، ومن لا يساعد شعبه على التخلص من الاحتلال إنما يعبر عن نقص في وعيه وأخلاقه وفيما يكتب، حتى وان كان قد خدع هذا الشعب سنوات طويلة، فالمخاض الذي يعاش هذه الأيام هو الاختبار على صدق وإبداع أي كاتب، والشعب العراقي لا يحتاج لمثل هذا الكاتب ليعلمهم من هم هؤلاء العظام من أمثال شفيق الكمالي وعبد الحميد العلوجي والداقوقي والخوري الذين استغل هذا المدعي أسماءهم في مقالة له كشف فيها عن الكيفية التي يغدو فيها الكاتب أي كاتب أكثر من مهرج فقط ليرضي وهما في عقله.

قاسم محمد عباس
qassm950@yahoo.com

أدباء وفنانون في بابل لـ (المدى)

الدستور عقد اجتماعي ناظم لحياتنا الجديدة

بدأ الاهتمام بالدستور والمساهمة بكتابته وصياغته يشغل اهتمام الأحزاب السياسية والكيانات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ، واكثر هذه المنظمات اهتماماً بالدستور هم الأدباء والفنانون الذين تعرضوا للظلم والاضطهاد وخلال عقود طويلة من تاريخ العراق السياسي.

ولأهمية الدور الذي يلعبه الفنانون في ثقافة وفن العراق توجهت المدى بسؤال لعدد من الفنانين في محافظة بابل واستطلعت آراءهم حول الدستور وما يفكر به الفنان وما ينبغي ان يكون عليه دستورنا القادم.

بابل / مكتب المدى

د. محمد أبو خضير:

١. الأخذ بفصل الدين عن الدولة.

٢. الانفتاح على دساتير الحضارات والثقافات المختلفة.

٣استقراء واستشراف مديات المستقبل من الأفكار وعدم الحجر عليها في الظرف الراهن.

٤الاطاحة بمفهوم الأغلبية الانتخابية والتحسب للأقليات والفئات مهما كان نصيب حضورها الحياتي.

الدستور والمناخ الصحيح

عبد علي حسن –ناقد أدبي

يتمتع المثقف باعتباره منتجاً لخطاب معرفي وثقافي بأهمية حضارية في المجتمعات التي تسود فيها العلاقات الديمقراطية ابتداء من اصغر وحدة في الهرم الاجتماعي وحتى المؤسسات السياسية، ولعل خلق المناخ السليم الذي يمكن المثقف من انتاج خطابه المعرفي بحرية وابداع هو من اولى المهمات الدستورية والتشريعية لتلك المجتمعات ويعتبر الدستور الذي يعد من قبل القوى الممثلة للشرائح والفئات العراقية المختلفة من دينية وطبقية من المهام الجسيمة امام القوى للانتقال بالمجتمع من حالة الظلامية البغيضة التي عاش فيها المجتمع العراقي قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وبهذا الصدد نرى ان تمثيل المثقفين في لجان اعداد هذا الدستور امر بالغ الحيوية والاهمية ليسهم في وضع التشريعات الدستورية التي من شأنها ان تتيح له انتاج خطاب وطني وانساني بعيداً عن حالات الترغيب والترهيب ووصاية احد وليطوي مع بقية فئات المجتمع تلك الصفحة السوداء.

الدستور وسيلة لتنظيم الحياة

د. محمود عجمي الكلابي - أستاذ جامعي

في الدستور العراقي الجديد نطمح كعراقيين إلى ان تكون الدولة العراقية الجديدة منصفة لحق كل عراقي في ان يحقق ذاته ويؤمن للانسان انسانيته، وللحياة امناً تهدأ فيه النفوس وتشفى منه كل نفس عليلة لا يزال اكثرها يعيش وطأة زمن صادر الحريات. ونطمح كشريحة في المجتمع إلى ان ينظر اليها (كفائدة) في مجتمع يحتاج الى ان يكون مبصراً بما يحيطه من تحديات تلزمنا جميعاً ان نكون يداً واحدة.

الدستور العراقي الجديد

وقال الفنان صلاح عباس

لا يخفى ان لكل بلد شعاراً وطنيا، وعلما، ومتحفاً واشياء اخرى تميزه عن بقية البلدان. كما ان لكل شعب من شعوب الارض دستوراً يمثله، فعلى مدى سنوات الظلم والجور، كابد شعبنا محنة السياسات المختلفة والتاريخ ومنذ سقوط الجمهورية الاولى، وحتى نهاية حكم الطاغية، لم يكن في البلاد شيء اسمه دستور فحكم الطغاة كان بقوة السلاح لا بقوة القانون، وحين تخربت بنى الدولة بعد التحولات الجديدة وازيح عنصر الخوف، لم يبق شيء اسمه (قانون)، وهنا نرى الانفلات في كل اشكاله وصوره، وهو السائد يملأ الفراغ في الشارع العراقي.

ان الحقبة التاريخية التي نعيشها الآن، لابد من ان تتجمل بأشياء أخلاقية مهذبة، لان السعي من اجل وضع دستور وطني يؤمن حق العيش بكرامة، وحرية، سيكون كفيلاً بوضع الأسس السليمة لنهضة الشعب، فلا حرية ولا ديمقراطية بدون العمل من اجل قانون واسع ويشمل الحياة باسرها، بكل مفاصلها، واول نقطة اؤكد على توثيقها وتثبيتها هي حقوق المبدع العراقي سواء اكان ذلك في المجالات الانسانية ام في المجالات العلمية او المعرفية.

نريد دستوراً يعمق المواطنة

قال الشاعر عبد الأمير خليل مراد:

العراق استناداً الى المعطيات التاريخية هو التربة الاولى التي شهدت انبثاق لائحة القوانين الدستورية التي يحتكم اليها الناس في تنظيم شؤون حياتهم، ولكن على النقيض، نجد انفسنا في الوقت الراهن ضائعين في دوامة الدستور المؤقت، هذا الدستور بالرغم من تعاقب الحكومات السابقة على حكم البلاد لم تبادر أي منها لصياغة دستور دائم، وكاننا نعيش في حكومة الاحتمالات.

من الغريب اننا نعيش في مفتتح الألفية الثالثة، لكننا لم نألف غير الايديولوجية الواحدة والافتراءات والأكاذيب بشأن مصيرنا وحقوقنا المهضومة وتدجين الناس بشعارات زائفة، لقد ابقونا معزولين عن حركة التاريخ وسيرورته، وأغرقونا في دوامة من الصراعات الهامشية، كي يضمن (الحاكم بأمر الله) بقاءه واستمراره في دست السلطة. اننا نصبو الى دستور يبني الحياة والموضوعية في تشريع القوانين، ويؤسس على مبدأ المواطنة، وتتملكني الرغبة من اجل دستور يجعلني في سفينة واحدة مع السني والكردي والشيعي والمسيحي وغيرهم من دون ان يشعرني او يشعر سواي، بان أياً منا له امتياز على الآخر في هذا الوطن. اننا نحتاج الى دستور يعمق روح المواطنة والانتماء الى الجغرافيا من دون الرجوع الى الطائفية او المذهب، وهذا ما يفتح الطريق لأبناء هذا الوطن في معيشة آمنة وحياة غير ملغومة وليس فيها ما يجعل الانسان مرتباً قلقاً أمام مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة، حيث تسود فيه مرجعيات الدستور والعدالة والعلاقات التكاملية بين حقوق الانسان الموصوفة بالحرية والديمقراطية والتعددية.

سعد محمد حسين: شاعر ومحقق تراثي:

من الضروري في الظرف الراهن ان يكون للمثقف العراقي صوت، فهو اداة النجاح لكل مشروع وطني يهدف الى اسعاد أبناء العراق.. ولان هموم المثقفين جسيمة وعظيمة فلابد من ان يكون هناك من يمثلهم في اللجان المنبثقة داخل الجمعية الوطنية بعيداً عن التكتلات الحزبية والسياسية وبعيداً عن الاتجاهات الأخرى. فالمثقف العراقي لا يريد ان يعيد المحنة ويستبدلها بمحنة أخرى تقصيه عن اداء دوره الفاعل.

الدستور والمتطلبات الأساسية

علاء خالد غزالة:

تتمثل الحاجة الى وجود الدستور في ضرورة توفر مرجعية عليا ذات مصداقية كبيرة ونسبة رسوخ عالية، فهي الوثيقة التي سوف يعتد بها الجميع، وتكون تفسيرات بنودها حاسمة في حل الخلافات والنزاعات.. كما انها المرجع النهائي للتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة.

وعلى هذا يتوجب صياغة الدستور بحيث يفي بالمتطلبات الأساسية ويحدد الطرق التي يجب اتباعها في الحكم، والآليات المناسبة تخلق توازنا في السلطات المختلطة، ويمكن النظر الى الدستور على انه مكون من خمسة بنود رئيسية:

١. بيان الحقوق الأساسية للمواطن والمجتمع، وضمان تمتعه بهذه الحقوق.

٢. شكل نظام الحكم، وتوزع الصلاحيات على فروع السلطة المختلفة، وضمان الفصل بين السلطات والتوازن بينها.

٣. ايجاد آليات للرقابة الذاتية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والصحافة الحرة والهيئات التابعة للدولة والتي تكون متخصصة في ميدانها.

٤. ايجاد آليات مناسبة للتمثيل في السلطة، من النظام الانتخابي الى آليات الاستبدال والتعويض.

٥. ارساء آلية لتعديل الدستور، والاحتكام اليه من خلال المحكمة الدستورية وتشمل الصيانة والرقابة على تنفيذ بنوده وخلق وعي عام بشأنه.

الأساس الدستوري للتنمية

فيما تحدث مكي محمد ردام (باحث) قائلا:

بما ان النشاط الثقافي والسياسي لنخبة المجتمع المدني لاي بلد يصب في محاولة صياغة ملامح المجتمع الجديد الذي نعتزم بناءه، انطلاقاً من ان تطبيق الفكر السياسي يدعم البناء الاقتصادي لمجتمع معين. لهذا الشأن اعد ورقة مساهمتي في صياغة الدستور تحت عنوان الاساس الدستوري للتنمية والتخطيط في العراق معتمداً على مشروع برايمر الاقتصادي والمواد (١٤، ١٥ أ –ب، ٢٥ أ، ج، د، هـ، وبعض من مواد ٥٦،٥٧) ونعتقد ان التصور الاقتصادي الذي ندعو اليه في هذه الورقة مساهمة في افشال المشروع الطائفي الذي انزلقت اليه الحكومة حين يتوجه المثقفون على مستوى العراق لمناقشة الأساس القانوني لمستقبلهم الاقتصادي والاتفاق او الاختلاف على أسلوب الحياة الاقتصادية / المادية بدلاً من الانقسام والتناحر الطائفي المفروض عليهم بشكل واضح وصارخ من قوى ليست عراقية، ساعين بقصد او بدون قصد لإثارة مشاعر الغالبية من الأميين والجهلاء والمضللين.

وملخص هذه الورقة ومن قراءة المواد القانونية المذكورة سابقاً للدستور المؤقت نصل الى حقيقة ان الموارد العامة العراقية، وليست الخاصة هي الأساس المادي الواقعي الشرعي والقانوني للتنمية في العراق، وتأتي الأموال الخاصة والشركات سواء كانت وطنية ام أجنبية في الترتيب الثاني في المواقع الاقتصادية وهذا ما يميز العراق عن غيره من كثير من البلدان، وعلى هذا الأساس القانوني الشرعي يجب ان تشكل مؤسسات الدولة التخطيطية والإنمائية على ضوء موارده الذاتية لا على أساس ما تمنحه الدول المانحة، وهذه مناسبة ان اعرض هذه المساهمة في كتابة الدستور على صفحات جريدة المدى الغراء.

المثقف العراقي والدستور

وقال الأستاذ خليل ابراهيم النوري:

مما لاشك فيه ان المثقفين يتحملون مسؤولية تاريخية ووطنية وأخلاقية تجاه ابناء الشعب، لانهم- كما هو مفروض –الأكثر وعياً ومعرفة وجدارة في ايجاد الحلول اثناء الأزمات، ولا أرى أزمة اشد خطراً من الأزمة التي يمر بها الوطن الان... لهذا يتطلب الأمر جهداً مضاعفاً لايجاد ثوابت وطنية للاتفاق عليها في كتابة الدستور ومن هذه الثوابت: العراق جمهورية مستقلة ديمقراطية فدرالية، وحدة العراق ارضاً وشعباً، الثروات الوطنية ملك الجميع ولا يمكن محاصصتها وبالذات النفط، المواطنة اساس المساواة في الحقوق والواجبات، مؤسسات الدولة مؤسسات وطنية على أساس الكفاءة والنزاهة، الاسلام دين الدولة الرسمي، الانتماء الحضاري للأمة العربية الاسلامية، لان هوية العراق الحضارية هي العروبة والاسلام، العدالة الاجتماعية المتمثلة بمجانية التعليم والصحة وتوفير الخدمات والسلع الاستهلاكية الرئيسية باسعار مدعومة وتوفير الضمان الاجتماعي عند الشيخوخة، الالتزام بلائحة حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة. هذه الثوابت تعني تجاوز المحاصصة الطائفية والعرقية وايجاد سبل قيام وحدة وطنية ممثلة بوحدة التيارات الرئيسة، وهذه الخطوة هي الأولى في الطريق الصحيح لانقاذ الوطن من محنته.

فصل السلطات

كامل حسن الدليمي:

يعلق العراقيون ومنهم الأدباء والكتاب الأمل على كتابة الدستور وتشرئب العيون نحو اعضاء لجنة صياغته لوضع ثوابت العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين المحكومين انفسهم وتبيان حق كل طبقة من طبقات المجتمع وواجباتها.

لابد اولاً من العمل على فصل السلطات (التشريعية – والتنفيذية - والقضائية) فصلاً شاملاً تحاشياً لصناعة دكتاتورية جديدة والحيلولة دون الانفراد بالقرار واشاعة لغة الحوار البناء ومنح المثقف الدور الذي يستطيع بموجبه الاسهام بشكل فاعل في الحركة الثقافية الهادفة الى بناء مجتمع خال من كل اشكال الامتهان والتطويع والقسر الثقافي الموجه لخدمة السلطة والترويج لها كما كان يحصل من قبل وكما هو الحال الان على المشهد الثقافي العربي.

عودة الرؤوس

عبد الخالق كيطان

لا جياد أصيلة
ولا أبل
الرؤوس ملقاة في الشوارع
والصبية الذين نجوا
يلهون بها
جوق من النساء،
وكعادتهن،
يمرغن شعورهن بالطين
فيما يكتفي الرجال الكبار بلف السجائر
كان الرجل المفخخ بارعاً في اختيار المكان
دله سيده على أقصر الطرق إلى الحور الحسان
خفت النواح
ولم تعد الرؤوس

❖❖❖

فتحت المرأة باب المنزل، دخل رجلان يعصبان رأسيهما باللفائف، ويغطيان أحزمتهما بالخرق. نادى رجل من داخل المنزل أن هلموا، وضعا أمام المضيف الدراهم فما كان إلا أن حك لحيته وخرج ليعود بالشاي والفستق. الأحداث تتشابه، وكذلك البيوت المجاورة، كان ثمة أكثر من شيخ يوصي رجاله بالأحزمة، بعد ساعات، وجد المارون قرب الجثث رجلاً ينزف، حملوه بعناية إلى الطبيب، ولكن حزامه كان ثقيلاً، ثقيلاً جداً، شق الطبيب بمشرطه جلبابه فظهر الحزام واضحاً، ويد الجريح تريد أن تضغط على زر فيه.

❖❖❖

لا جياد أصيلة
حملوا بنادقهم وعلقوا على نهاياتها رؤوس العزّل
فالرماح اندثرت
داروا دورتين أثنتين
ساد هرج ومرج
وكل من في الشارع يغلق باب منزله عليه
الأطفال وحدهم كانوا يلهون ببقايا اللحم البشري
هذه بقاياهم وكانوا معنا قبل قليل
فمن يدلنا على الشيخ الطاعن
وحده يعرف ذراع من هذه
وقدم من تلك

❖❖❖

في الطريق إلى المقبرة
ثمة الكمين ذاته
حتى الرؤوس تفتتت هذه المرة
لم يبق من النادبين أثر
بركة من الدم وبعض دخان
ندفن من في المقبرة؟
مرّ نبيّ وانحنى على البركة
غرف من الدم براحته
ثم قذفه للسماء

❖❖❖

المنازل البعيدة، تقيم الساعة ولائم الفرح، وبينهم ثمة أكثر من أمير وحاشية، ضربوا على الطبول ورقصوا حتى تهالكوا، ثم فرشت الموائد، وعلى تلال الرز فيها وضعوا بقايا الأولاد الصغار، فعين هنا ولسان هناك، يد هنا وأنف هناك، وبعد الموعظة الحسنة التي ألقاها شيخهم الجليل بسملوا وتباروا في السباق.